

Distr.
GENERAL

TD/436
20 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

الإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بمناسبة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد

١- نحن، وزراء الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، قد اجتمعنا في أكرا، غانا، في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمناسبة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ونعرب عن تقديرنا وامتناننا لجمهورية غانا ولشعبها لتنظيم الاجتماع الوزاري تنظيمًا ممتازًا ولاستضافتهما ذلك الاجتماع ولضيفتهما الكريمة لنا في مدينة أكرا منذ وصولنا إليها.

٢- ونؤكد مجدداً دور الأونكتاد المحوري بصفته مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة لمعالجة التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة معالجة متكاملة. فالأونكتاد يتبوأ مكانة بارزة تمكنه من الاستجابة للتحديات الحالية والمستجدة التي تواجه البلدان النامية. وولاية الأونكتاد ومهامه تُكسبه دوراً خاصاً في التركيبة العامة للمؤسسات المتعددة الأطراف وفي منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحن ندعو إلى تعزيز أركان الأونكتاد الثلاثة (إجراء البحوث والتحليل، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني) والآلية الحكومية الدولية. وندعو على وجه الاستعجال إلى الحفاظ على الهيكل الحكومي الدولي الحالي للأونكتاد الذي يضم ثلاث لجان، ينبغي تكريس واحدة منها للعولمة لكي تسدي المشورة للبلدان النامية بشأن القضايا المتعلقة بتحديات العولمة.

٣- ونحن نقر بما للأونكتاد من توجّه فريد وبالتزامه بخدمة هدف التنمية، ولدينا ثقة من أنه سيواصل القيام بدور حيوي في توفير آراء مستبصرة بشأن القضايا الاستراتيجية والنُظمية. ويجب أن تعمل أركان الأونكتاد الثلاثة على نحو متكامل وکلي توجيهاً للمساهمة بطريقة مباشرة في النقاش العالمي بشأن التنمية بينما نمضي قدماً صوب الاجتماع الاستعراضي للأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد عام ٢٠١٥. وتتيح لنا تلك المناسبة فرصة رائعة لزيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية الدولية، وتعزيز محورية تلك الإدارة في مجال التنمية في جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي.

٤- ونحن نشدد على أهمية تعزيز تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة في مواجهة تزايد التزعة الأحادية. ونرفض أيضاً وضع سياسات وقواعد تكون موحدة بالنسبة للجميع وتحد من حيز السياسات المتاحة للبلدان النامية ومن قدرتها على اختيار سياسات اقتصادية مناسبة لها. ومع إقرارنا بتمسكنا بالالتزامات الدولية فإننا نؤكد مجدداً أن وجود حيز على صعيد السياسات أمر ضروري للوفاء تماماً بتلك الالتزامات على أفضل نحو يناسب ظروفنا وأوضاعنا الوطنية المتباينة.

٥- ونؤكد مجدداً خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو، وتمثل الدورة الثانية عشرة للأونكتاد فرصة ممتازة للقيام، بناءً على هذا الأساس، باستعراض وتفعيل التعاون الاقتصادي الدولي بهدف تحسين التنمية في جميع البلدان النامية وتوفير نموذج سياسي موجه نحو التنمية، وحوار على صعيد السياسات، وبناء توافق في الآراء. وباستطاعة المؤتمر أن يعزز هذا الهدف بشحن الدعم لنظام اقتصادي وتجاري ومالي عالمي أنسب للتنمية. ونحن نثيب شركاء التنمية أن يواصلوا تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب سعياً إلى تحقيق جدول أعمال إنمائي مشترك.

٦- ونحن نقدّر أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، كما هي مبينة في مؤتمرات القمة السابقة التي عقدتها الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل. وعلاوة على ذلك، نحن نتطلع إلى اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي سيركز على أفريقيا ويعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ من أجل استعراض التقدم المحرز في الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بمناسبة الألفية. ولذا فنحن نرحب بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تصعيد الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتمكن 'بلايين البشر الموجودين في القاع' من الإفلات في نهاية الأمر من براثن الفقر. ونحن نرحب في هذا السياق بإقامة المجموعة التوجيهية لأفريقيا المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لأنها تضم معاً وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الرئيسيين من أجل معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية في سعيها إلى تحقيق التنمية معالجةً منهجية.

٧- ويتطلب البنيان المؤسسي العالمي الحالي للإدارة الاقتصادية العالمية إصلاحات جوهرية لتوفير إطار وافي للتعامل مع واقع العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية من أجل الاستجابة لاحتياجات الغالبية الواسعة من الفقراء. ويجب إحراز تقدم في زيادة اتساق البنيان الاقتصادي الدولي، لا سيما تفاعل النظام التجاري المتعدد الأطراف والنظامين الدوليين المالي والنقدي. وثمة حاجة إلى إدارة العلاقات الاقتصادية العالمية إدارة تكون أكثر شمولاً للجميع وأكثر شفافية، ويكون فيها للبلدان النامية صوت ومشاركة كافيان في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية. ولذا فإننا نثيب بالأونكتاد أن يقدم توصيات بشأن السياسات المتعلقة بجميع الأمور التجارية والمرتبطة بالتنمية، بما يشمل القطاعات التي تتناولها مفاوضات منظمة التجارة العالمية. فهذا سيساعد البلدان النامية على زيادة المكاسب الإنمائية التي تتحقق لها من النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى أقصى حد.

٨- ونحن نشعر بالقلق على وجه الخصوص لعدم اختتام جولة الدوحة من المفاوضات في منظمة التجارة العالمية ولعدم تحقيقها طموحات البلدان النامية حتى الآن. وينبغي أن يتمسك جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتزامهم بأن تعمل المنظمة على وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يكون منفتحاً ومنصفاً ومستنداً إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ومناسب للتنمية، وأن يكرروا الإعلان عن التزامهم هذا. ويجب أن يدللوا على إرادتهم السياسية واهتمامهم المشترك بتحقيق نجاح جولة الدوحة وتحقيق جدول أعمالها الإنمائي، مع منح البلدان النامية ما يلزم من معاملة خاصة ومميّزة. ولذا ينبغي أن تيسر جولة الدوحة اندماج البلدان النامية، لا سيما أقل

البلدان نمواً، اندماجاً مفيداً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وينبغي أن تكفل نتائجها النهائية وجود التزامات عادلة ومنصفة ويمكن تحقيقها. ويجب معالجة الاحتياجات المحددة والخاصة لأقل البلدان نمواً معالجة مناسبة وذلك للوفاء بالوعود التي قُدمت في الدوحة وفي منتديات التفاوض التجاري اللاحقة. ونؤيد أيضاً إعلان ماسيرو الوزاري المتعلق بأقل البلدان نمواً ونحث المجتمع الدولي على تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً. ونهيب بالأونكتاد أن يعزز جهوده الرامية إلى مساعدة جميع البلدان النامية على تحقيق مكاسب إنمائية بمشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي المفاوضات التجارية، وأن يعطي الأولوية لتلك الجهود.

٩- وينبغي أن تحقق جولة الدوحة تحسينات في القواعد المتعددة الأطراف تعالج وتزيل أوجه اللاتماثل القائمة وتحسّن العدل والإنصاف في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى هذا الضوء، يلزم التشديد على محورية الزراعة: والأساس الجوهرى لوجود تجارة عادلة ومتوازنة في مجال الزراعة هو إزالة التشوهات الموجودة حالياً في التجارة الزراعية. ويجب الحد بفعالية وبدرجة كبيرة مما يقدمه بعض البلدان المتقدمة من دعم محلي زراعي للإنتاج الزراعي لديها، وذلك وفقاً لولاية الدوحة، وعلاوة على ذلك، يجب أن تزيل جولة الدوحة جميع أشكال إعانات الصادرات. ونحن نحث البلدان المتقدمة التي تقدم إعانات لقطاع القطن على أن تزيل على وجه السرعة كلاً من إعانات الصادرات والدعم المحلي المتعلق بالإنتاج، لا سيما بهدف معالجة شواغل منتجي القطن في أفريقيا معالجة كاملة. ويجب أن يُعالج على نحو وافي ما يمكن أن يترتب على اتفاق في منظمة التجارة العالمية من آثار سلبية على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، بما يشمل تكاليف التنفيذ وغير ذلك من الشواغل. وينبغي تمويل المعونة من أجل التجارة تمويلاً كافياً من خلال تقديم موارد إضافية ويمكن التنبؤ بها، ضماناً لتلبية احتياجات جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً.

١٠- ويتطلب الحوار والمفاوضات بين الشمال والجنوب، بما يشمل التعاون الثلاثي كوسيلة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب في آن واحد، تعاوناً حقيقياً من أجل التنمية من خلال شراكة عالمية. وتزايد عدد وتعدد الاتفاقات التجارية بين الشمال والجنوب، من قبيل اتفاقات التجارة الحرة الثنائية واتفاقات الشراكة الاقتصادية بين البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، يشير إلى أهمية كفاءة الاتساق لتحقيق التنمية المستدامة وأهمية كفاءة وجود تفاعل إيجابي بين الاتفاقات التجارية الإقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن التفاعل مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية، لكي تُسهم هذه الاتفاقات مساهمة أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي القضاء على الفقر. وينبغي أن تمثل الاتفاقات التجارية الإقليمية لقواعد منظمة التجارة العالمية مع أخذ بعدها الإنمائي في الاعتبار. وينبغي ألا تُسفر الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب عن أعباء إضافية للبلدان النامية، لا سيما لأقل البلدان نمواً.

١١- ونحن نشدد على أهمية تعزيز عالمية منظمة التجارة العالمية والانضمام إليها. وينبغي التعجيل بعملية الانضمام إليها بدون فرض عوائق سياسية، وينبغي أن تجري تلك العملية بشفافية وبطريقة شفافة في حالة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، التي تطلب الانضمام إلى المنظمة. فهذا من شأنه أن يساهم في اندماج هذه البلدان اندماجاً سريعاً وكاملاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي تعزيز دور الأونكتاد الفريد في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتعزيز تقديمه مساعدة جيدة لتلك العملية، وإعطاء الأولوية لهذا الدور ولتلك المساعدة.

١٢- ونحن نلاحظ مع القلق أن التصعيدات التي حدثت مؤخراً في أسعار الأغذية والحبوب قد تسببت في زعزعة الاستقرار الاجتماعي وفي انعدام استقرار الأسواق في العديد من دولنا الأعضاء. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة جماعية على الصعيد العالمي لكي يضمن العالم توافر أمن غذائي كافٍ ووجود أسواق أغذية وحبوب مستقرة لديه. ويلزم بتحدد الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، لا سيما في أفريقيا وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

١٣- ونحن نهيئ بالأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على التصدي لأثر الاعتماد على السلع الأساسية، وكذلك تنوع هياكل الإنتاج في الاقتصادات التي تعتمد على قلة من السلع الأساسية. والجهود المحلية الرامية إلى التنوع السلي يلزم أن تدعمها تدابير محددة من قبل المجتمع الدولي لمعالجة أوجه القصور في القدرة الإنتاجية لدى البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، لا سيما أقل البلدان نمواً. ولقد كان الأونكتاد دوماً، وينبغي أن يظل، في صدارة الجهود الرامية إلى حل مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاعتماد على السلع الأساسية. وينبغي إيجاد خيارات على صعيد السياسات لحشد المساعدة من أجل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من خلال أركان الأونكتاد توخياً لإدراج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية.

١٤- ونحن نؤكد أهمية إعلان وخطة عمل أروشا بشأن السلع الأساسية الأفريقية (٢٠٠٥)، وإعلان وزراء التجارة بالاتحاد الأفريقي بشأن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد (٢٠٠٨)، ونتائج مؤتمر برازيليا السابق للدورة الثانية عشرة للأونكتاد والمعني بالمبادرة العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (٢٠٠٧)، ونتائج اجتماع خبراء أقل البلدان نمواً المعقود في أروشا (٢٠٠٧) تمهيداً للدورة الثانية عشرة للأونكتاد، وقرار الجمعية العامة ١٩٠/٦١، ونطلب دعم المجتمع الدولي لتنفيذها بالكامل. ونؤكد أيضاً أهمية التوصل إلى نتائج إنمائية المنحى في إطار حولة مفاوضات الدوحة. وينبغي أن ينتهي برنامج العمل المنبثق عن الدورة الثانية عشرة للأونكتاد إلى إنشاء آلية حكومية دولية فعالة (اجتماعات خبراء متعددة السنوات، مثلاً) تُعنى بالسلع الأساسية لبناء توافق آراء بشأن استراتيجيات يمكن تنفيذها، وإبلاغ مجلس التجارة والتنمية بذلك.

١٥- ونعرب عن قلقنا إزاء أزمة الرهون العقارية المالية والائتمانية الحالية وإزاء عدم الاستقرار الذي شهدته الأسواق المالية مؤخراً وتأثيرهما الضار على آفاق التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك فرص حصول هذه البلدان على التمويل الحاسم الأهمية وعلى الائتمانات الحاسمة الأهمية. وهذه الأوضاع تتطلب استجابة دولية صارمة لضمان عدم تأثرها بشدة على النمو المتواصل للاقتصاد العالمي وعلى الجهود الإنمائية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى إقامة بنية مالي دولي جديد يضمن المشاركة الكاملة للبلدان النامية، بما في ذلك عن طريق إصلاحات نظم الرصد والتنظيم. وينبغي أن يؤدي هذا البنية إلى زيادة تحسين قدرات الاستجابة لمعالجة ظهور وانتشار الأزمات المالية، وأن يمنح البلدان النامية مزيداً من المرونة والاستقلالية في إدارة التدفقات المالية. وينبغي أن تعطي المناقشات المتعلقة بإصلاح البنية المالي الدولي مزيداً من الاهتمام لتحقيق الديمقراطية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية، وتعزيز التدابير الرامية إلى الحد من التقلبات المفرطة، وتمويل التنمية.

١٦- وإننا نشعر بالقلق إزاء هبوط مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل من ثلث الهدف المتفق عليه دولياً البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة. ونؤكد من جديد الحاجة إلى سرعة تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً لبلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي

الإجمالي للبلدان المانحة ومنح مساعد إضافية لأقل البلدان نمواً بنسبة تتراوح من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥، وفقاً لتوافق آراء مونتيري والالتزامات الجديدة المقدمة في مختلف المحافل اللاحقة. ونكرر النداء الذي وجهه زعماء مجموعة الـ ٧٧ والصين في مؤتمر القمة الثاني للجنوب، الذي عُقد عام ٢٠٠٥ في قطر، الداعي إلى إنشاء آلية رصد فعالة لضمان تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً، وأحدثها عهداً تلك الأهداف المحددة لأفريقيا.

١٧- ونتطلع إلى انعقاد مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، في مرحلة لاحقة من هذا العام في الدوحة بقطر. وينبغي أن يسهم هذا المؤتمر، ضمن جملة أمور، في بناء توافق آراء بشأن حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، بوسائل منها تخفيف عبء الديون من جانب الدائنين في البلدان المتقدمة. وينبغي أن يعالج الاستعراض أيضاً سبل ووسائل معالجة الاحتياجات والتحديات الطويلة الأجل في مجال التمويل الإنمائي، بوسائل منها تهيئة بيئة عالمية مواتية للتنمية.

١٨- ونهيب بالأونكتاد أن يساعد البلدان النامية في معالجة البُعد الإنمائي للملكية الفكرية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما يشمل تحسين نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والبُعد الإنمائي والآثار الإنمائية لإرساء وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكلور، وتقاسم الفوائد على نحو منصف وعادل. وندعو أيضاً المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده من أجل إقامة نظام دولي متوازن للملكية الفكرية، وفقاً لجدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية.

١٩- ونهيب بالأونكتاد أن يقوم بدور استباقي في معالجة البُعد التجاري والإنمائي للقضايا الجديدة والناشئة في مجالات الطاقة وتغيّر المناخ والتخفيف من أثره. وفيما يتعلق بالطاقة، نحن نقر بالحاجة إلى معالجة قضية مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الوقود الأحيائي. ويجب إيلاء اهتمام خاص للحفاظ على الأمن الغذائي عند إنتاج الوقود الأحيائي. وفضلاً عن ذلك، نحن ملتزمون التزاماً تاماً بالمتابعة الفعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (بالي، ٢٠٠٧). وأخيراً، نحن نسلم بالتحديات التي تثيرها الهجرة؛ غير أنه ينبغي تمكين البلدان النامية من جني فوائد مواتية للتنمية من هذه الهجرة. وهناك حاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى هذه القضايا نظراً لتأثيرها على جهود التنمية.

٢٠- ونحن نسلم بالأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سواء كاستراتيجية لدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية أو كوسيلة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الناشئ. ونؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل هافانا، وإطار مراكش لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخطة عمل الدوحة، وهي مجتمعة تمثل إطاراً شاملاً للتعاون المكثف فيما بين البلدان النامية.

٢١- ونرحب بقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٩ المتعلق بعقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، احتفالاً بالذكرى الثلاثين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، ونرحب في هذا الصدد بالعرض السسخي الذي قدمته حكومة الأرجنتين لاستضافة هذا الحدث في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ونتطلع إلى المتابعة التي ستجري في عام ٢٠٠٨ لخطة عمل بوينس آيرس (١٩٧٨) لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية، وإلى

نجاحها، وإلى نتائج الاجتماع الوزاري لمؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، المقرر عقده في مراكش (المغرب) في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢٢- ونرحب بالتقدم المحرز في الجولة الثالثة للنظام الشامل للأفضليات التجارية، باعتباره أداة هامة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب. ونحيط علماً في هذا الصدد بجهود المشاركين في الجولة الثالثة للنظام الشامل من أجل اختتام المفاوضات بنجاح بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٢٣- ونرفض بحزم فرض قوانين وأنظمة تستتبع آثاراً خارج الحدود الإقليمية وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك اتخاذ جزاءات من جانب واحد ضد البلدان النامية. ونحث المجتمع الدولي على اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لإنهاء استخدام هذه التدابير.

٢٤- وينبغي أن يستمر الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني بتحليل وتخفيف الأثر الاقتصادي الضار لظروف الاحتلال الإسرائيلي والتزام التي طال أمدها، وذلك بهدف إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على الاستمرار من الناحية الاقتصادية ومستقلة. وينبغي في هذا الصدد لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تكثيف مشورته في مجال السياسات وما يتصل بها من أنشطة تنفيذية، وتخصيص موارد كافية لأنشطته في هذا المجال.

٢٥- وتسليماً بتفاوت مستويات التنمية وأحجام الاقتصاد فيما بين البلدان النامية، نحن نهيئ بالأونكتاد أن يعزز عمله المتعلق بالمشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والبلدان الجزيرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الضعيفة بنيوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة، والمتعلق بالمشاكل والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، نحن نهيئ بالأونكتاد أن يقدم الدعم الملائم لتيسير ترسيخ برنامج عمل بروكسل الخاص بأقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس. ونُدرك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، ونهيئ بالأونكتاد أن يستمر في معالجة تلك الاحتياجات وتقديم الدعم المناسب لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ألماي الوزاريين تنفيذاً شاملاً وفي حينه. ويجب بذل أقصى الجهود لضمان مساهمة نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماي المقرر عقده عام ٢٠٠٨، في إنشاء نظم نقل كفؤة وإدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي ومعالجة التحديات والمشاكل التي تواجهها بلدان العبور النامية ونحيط علماً أيضاً بإعلان أولانباتار.

٢٦- ونؤكد من جديد الحاجة إلى الاستمرار في تعزيز قدرات مجموعة ال ٧٧ والصين لمعالجة التحديات والفرص الراهنة بوسائل منها مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين مختلف الفروع التي تقع مقارها في شتى المدن المضيفة للأمم المتحدة على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وتعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات الجنوب ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة حتى يمكن تسخير حكمة المجموعة وخبرتها الجماعية في معالجة جدول الأعمال الدولي، بوسائل منها المفاوضات المتعددة الأطراف. ووفقاً لنتائج مؤتمر القمة الثاني للجنوب، ينبغي أن تواصل المجموعة بحث سُبُل إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة السبل والوسائل التي يمكن بها تعزيز مجموعة ال ٧٧ والصين وأمانتها، بما في ذلك تحديد الطرائق المشتركة لتيسير التعاون فيما بين الفروع فضلاً عن

النهج الابتكارية لمعالجة احتياجات أمانة مجموعة ال ٧٧ من الموارد والموظفين لكي تتسنى لها تلبية احتياجات مجموعة ال ٧٧ والصين بكاملها.

٢٧- ونهيب بالجهات المانحة أن تُزيد المساهمات التي تقدمها إلى الأونكتاد وذلك لتمكينه من أداء ولايته بفعالية لصالح جميع البلدان النامية.

٢٨- ونرحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة قطر لاستضافة الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد في عام ٢٠١٢ ونؤيده.

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أكرا، غانا

- - - - -